



٢٠١٥/٥/٢٥ القاهرة

بيان لجنة حقوق الإنسان العربية في الذكرى الحادية عشرة لاعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تحتفي لجنة حقوق الإنسان العربية بمرور إحدى عشر سنة على اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي تم بموجب القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتونس بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٤ تحت رقم ٢٧٠/٦- دع، فحققت بذلك الدول العربية خطوة جريئة إلى الأمام في مسيرة نضالها؛ لتكون حقوق الإنسان حقيقة واقعية ترقي بمواطنيها نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

ويصادف احتفال هذا العام مع مرور ثمانية أعوام على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٨، أي بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة عليه كما تنص عليه المادة ٤٩ منه، ولن يصبح يوم ٦ مارس من كل عام بمثابة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يجري به تسلیط الضوء على أحكام الميثاق وما تضمنه من حقوق وحريات كتشجيع الحوار وحرية التعبير ونبذ الكراهية والعنف والتطرف.

ومع إنشاء لجنة حقوق الإنسان العربية طبقاً للمادة ٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تولى سبعة أعضاء منتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعملون بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة، دفة العمل لمباشرة اختصاصها الذي يمكن أساساً في النظر بتقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإنفاذ الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها. وقد تلقت اللجنة من الدول الأعضاء في الميثاق لغاية الان سبعة تقارير، وأصدرت بشأنها ملاحظاتها وتوصياتها التي يقضي الميثاق بنشرها على نطاق واسع. وجدير بالذكر أنه منذ إيداع وثيقة التصديق السابعة توالي عدد الدول العربية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى أن بلغ اليوم أربعة عشر دولة عربية.

إن لجنة حقوق الإنسان العربية وهي تأمل أن تكتمل مصادقة الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فإنها تسعى منذ تأسيسها إلى تبني نهج يقوم على أن الدول الأطراف هي التي يقع على عاتقها، في المقام الأول، الالتزام



بحماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات على الصعيد الوطني. وليس هذا دائمًا بالأمر اليسير، فقد شهدنا على مدى السنوات الماضية وقوع انتهاكات مروعة وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عدد من الدول الاطراف.

ورغم أهمية التقدم الذي أحرزته عدد من الدول الاطراف في مجال حماية حقوق الإنسان، الا أن اللجنة لاحظت بكلأسف اجياد آفة الإرهاب والتطرف والغلو للمنطقة العربية، والتي كان آخرها التفجير الإرهابي لمسجد في مدينة القطيف في المملكة العربية السعودية، بما يشكله ذلك من خطر جدي على أمن الدول الاطراف واستقرارها، وانتهاك جسيم لمنظومة حقوق الإنسان في الحياة والأمن والعيش في سلام، وتقويض لأركان المجتمع التعددي، ودفع للدولة لتحويل مواردها لمكافحته بما يعطى جهود التنمية ذات الصدى على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن لجنة حقوق الإنسان العربية تغتنم هذه المناسبة، لترفع صوتها عالياً لإدانة كل الأفاف الإرهابية الجبانة أينما وقعت وكيفما كانت صورتها ومهما كانت أهدافها التي لن يكون من ورائها غير العدم؛ معلنة تضامنها الكلي مع ضحايا الإرهاب بدون أي تمييز ووجهة نداءها للدول والشعوب العربية من أجل مزيد من اليقظة والوعي والعزمية للتصدي وبكل قوة لهذا العدو المشترك للإنسانية ولكرامة الإنسان منطق ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ولكي ينعم الجميع على الدوام بالعدل والسلام والازدهار ..

